من دون تحويل عملة . وقد روعيت مصلحة المستهلك بتقييد حرية التاجر من السلع التي يستوردها ، حيث نص القانون المذكور على ان تحدد الادارة السلع المستوردة بنسبة ٥٠٪ من أثمان الحمضيات ، و ٧٥٪ من أثمان بقية الصادرات . وكذلك الامر بشأن واردات القطاع من دون تحويل عملة . والواضح من نص القانون المذكور ان السلع التي يتفق بشأنها مع الادارة انما هي تلك السلع الضرورية للمستهلك العادي في القطاع .

واذا كانت تجارة غزة قد نظمت بشكل يراعي نظريا مصلحة المستهلك والتاجر في آن واحد معا ، كما يتضح من نص القانونين المذكورين ، فمن الناحية العملية تأثر قطاع التجارة باعتبارات السوق ، والمحددات الست المشار اليها، هي اكثر من تقيد بالنص الحرفي للقوانين الصادرة ، وهذا ما سيتضح معنا من خلال مراقبة التبدل الذي طرأ على حجم التجارة في قطاع غزة ، وعلى مكونات الواردات وتزايد السلع المختلفة بنسب تتفاوت من سلعة لاخرى . وفيما يلي جدول يوضح تطور ميزان المدفوعات لقطاع غزة :

الميزان التجاري لقطاع غزة (بالجنيه)

العـــام	الواردات	الصادرات	العجـــز
١٩٥٤	١٣٤٤٨٤٨	٤٢٣٥٣٨	٩٢١٣١٠
١٩٥٩	٣٤٤٣٧١١	٨٦١٢١٢	٢٥٨٢٤٩٩
١٩٦٠	٣٧٣٠٩٢٤	٩٤٥٠٥٩	٢٧٨٥٨٦٥
١٩٦١	٤٤٣١٦٢٣	١٠٦٧١٨٤	٣٣٦٤٤٣٩
١٩٦٢	٤٨٧٥١٩٠	١٢٢٣٧٥٦	٣٦٥١٤٣٤
١٩٦٣	٦٩٥٨٩٤٧	١٥٤٨٣٥٦	٥٤١٠٥٩١
١٩٦٤	٩١٣٨٠١١	٣٨٦٤٩٥٠	(٢٦)٥٢٧٣٠٦١
١٩٦٥	١٠٦٧٤٠٠٠	٤٢٩٧٠٠٠	٦٤٧٧٠٠٠
١٩٦٦	١١٩٩٥٠٠٠	٤٣٤٩٠٠٠	(٢٧)٧٦٤٦٠٠٠